

المخلص

ركزت هذه الدراسة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية لمقالع ومناشير الحجر في محافظة الخليل، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بحصر جميع المقالع والمناشير والعاملين فيها في منطقة الدراسة، إضافة إلى السكان الموجودين ضمن دائرة نصف قطرها 1000 متر لاختيار عينة عشوائية تكون ممثلة لمجتمع الدراسة وبناء على ذلك تم الاعتماد على تصميم استبانته بما يتلاءم وأهداف الدراسة والتي جمعت عن طريق المقابلة الشخصية وبناء على نتائج المسح الميداني والاستبانته فقد أظهرت الدراسة أهم النتائج التالية:-

أنه يوجد في محافظة الخليل أكثر من 130 محجر و 155 منشار تحتل ما مساحته 8435 كم² تتوزع على أكثر من 10 تجمعات في محافظات الخليل وتنتشر بشكل عشوائي دون ضوابط قانونية وبيئية.

تأسس حوالي 54% من مناشير الحجر ما بين 1993-2000، كما تم تأسيس 32% منها ما بين 2000-2006، بينما المقالع التي تعمل حالياً فقد تأسس 28% منها ما بين 1993-1999 و 43% ما بين 2000-2006.

إن أكثر من نصف المناشير ومقالع الحجر ذات ملكية فردية وعائلية، حيث أثبتت الدراسة أن حوالي 59% منها ذات ملكية فردية وعائلية أما المحاجر فإن 28% من منها ذات ملكية فردية وحوالي 57% منها ذات ملكية عائلية، كما توصلت الدراسة إلى ارتفاع رأس المال المستثمر في صناعة الحجر حيث إن ما نسبته 48% من المناشير قد استثمر فيها ما بين 251-500 ألف دينار و 18% بلغ رأس المال المستثمر فيها أكثر من 500 ألف دينار، في حين أن 51% من المقالع فقد بلغ رأس المال المستثمر فيها أكثر من 121 ألف دينار.

هناك آثار اقتصادية ايجابية تتمثل في توفير فرص عمل، تنشيط الاقتصاد المحلي، ارتفاع مستوى الدخل، ارتفاع أسعار الأراضي، وجود آثار اجتماعية تتعلق بتحسين المستوى التعليمي في المنطقة.

لمقالع ومناشير الحجر آثار بيئية حيث أفاد 67.8% من عينة الدراسة أن لهذه المقالع والمناشير مجموعة من الآثار البيئية السلبية، تتمثل في التأثير على التربة والهواء والزراعة والنباتات والماء، تغيير معالم سطح الأرض، تأثيرات على صحة

السكان المجاورين والعمال، مما يستوجب إعادة النظر في جميع نشاطات مقالع ومناشير الحجر وطريقة عملها وأماكن انتشارها، وذلك من أجل تجنب آثارها البيئية والصحية.